

## مجلس حقوق الإنسان

## الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حقوق  
الشعوب الأصلية\*

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٣٩. ويتضمن معلومات عن التطورات التي شهدتها هيئات وآليات حقوق الإنسان ويعرض بإيجاز ما اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في المقر وفي الميدان، من أنشطة تساهم في تعزيز أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والأحكام الواردة في معاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة ومتابعتها وتطبيقها تطبيقاً كاملاً. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ١ أيار/مايو ٢٠١٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩.

\* قدمت هذه الوثيقة في وقت متأخر إلى خدمات المؤتمرات دون التعليق المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ بء.



## أولاً - مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٣/٣٩ المتعلق بحقوق الإنسان والشعوب الأصلية إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تستمر في تزويد المجلس بتقرير سنوي عن حقوق الشعوب الأصلية يتضمن معلومات عن التطورات ذات الصلة التي تشهدها هيئات وآليات حقوق الإنسان وعمما تظطلع به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، في المقرّ وفي الميدان، من أنشطة تسهم في تعزيز أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واحترامها وتطبيقها تطبيقاً كاملاً.

٢- ويركز هذا التقرير على بعض الأمثلة التي توضح ما اضطلعت به المفوضية، على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، من أنشطة ومبادرات تسهم في إعمال حقوق الشعوب الأصلية. ويعرض أيضاً آخر التطورات التي شهدتها هيئات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما يخص الشعوب الأصلية.

## ثانياً - لمحة عامة عن أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتطورات الأخيرة في هيئات وآليات حقوق الإنسان

٣- خلال الفترة قيد الاستعراض، على الرغم من الخطوات الكبيرة المتخذة للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية، تبين التقارير المقدمة من آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن التنفيذ الكامل لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية هو أبعد ما يكون عن التحقيق. وفي سياق تقلص المساحات الديمقراطية، تدل الاتجاهات العالمية خلال هذه الفترة على مواجهة المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية والمنظمات والحركات المدافعة عن هذه الحقوق، ولا سيما تلك التي تدافع عن حقوقهم في أراضيهم ومواردهم الطبيعية التقليدية، اعتداءات واسعة النطاق، والتجريم في بعض الأحيان. وعلاوة على ذلك، تشكل المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في المسائل التي تمهها، بما في ذلك وضع الأولويات الإنمائية، مسؤولية من مسؤوليات حقوق الإنسان التي ما زال العديد من الدول التي تعيش فيها الشعوب الأصلية عاجزة عن الوفاء بها.

٤- ومن أجل معالجة هذه الشواغل، واصلت المفوضية تقديم المساعدة التقنية والإرشادات إلى الدول الأعضاء والشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة، معززة جهودها الرامية إلى إشراك الشعوب الأصلية في جميع المبادرات الدولية التي تؤثر عليها.

٥- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أُدرجت حقوق الشعوب الأصلية في توصيات عدد من هيئات معاهدات حقوق الإنسان وفي تقارير المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وبلاغاتهم وأنشطتهم الأخرى. وقدمت هذه الآليات توصيات مواضيعية قطرية مفصلة لإعمال حقوق الشعوب الأصلية، حتى تتمكن من المطالبة بتلك الحقوق والتفاعل على قدم المساواة مع السلطات والقطاع الخاص والآليات المعنية بحقوق الإنسان. وسُلِّط الضوء أيضاً الحاجة إلى

ضمان أن جميع الأطراف التي تؤثر قراراتها في حقوق الشعوب الأصلية، من سلطات الدولة إلى المؤسسات التجارية والمؤسسات المالية الدولية، على دراية بالمعايير المنصوص عليها في الإعلان.

## ألف- الشعوب الأصلية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٦- تتيح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتزامها بالحد من أوجه عدم المساواة وعدم ترك أحد خلف الركب فرصة بالغة الأهمية للشعوب الأصلية. فخطة عام ٢٠٣٠ تقوم على مبادئ عالمية وحقوق الإنسان والمشاركة والمساواة والاستدامة البيئية وتتضمن إشارات صريحة إلى الشواغل الإنمائية للشعوب الأصلية، ويمكن من ثم أن تحول حياتهم.

٧- وفي هذا السياق، قدم مكتب المفوضية في ماغدالينا ميديو ب كولومبيا تدريباً للمدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية بشأن أهداف التنمية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والحق في بيئة صحية. ولضمان مشاركة الشعوب الأصلية في حملات التحديد الذاتي للهوية التي أطلقتها حكومة غواتيمالا قبل التعداد الوطني، يترأس مكتب المفوضية في غواتيمالا اجتماعات بين ممثلي الشعوب الأصلية والسلطات الوطنية المعنية بالتعداد. وبالتركيز على أهمية أهداف التنمية المستدامة لحقوق الشعوب الأصلية، يترأس مكتب المفوضية في هندوراس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨- وخلال الفترة قيد الاستعراض، روّج مكتب المفوضية في المكسيك لأهداف التنمية المستدامة في المساعدة التقنية المقدمة إلى السلطات وفي وسائط الإعلام، مع التركيز على كيفية انطباق مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" على مجتمعات الشعوب الأصلية.

٩- وشاركت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك القيام بدور المحاور الرئيسية خلال حلقة نقاش بشأن "عدم ترك أي أحد خلف الركب" والمشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية. ونظرت المقررة الخاصة، في تقريرها إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٨، في الكيفية التي يمكن أن يسهم بها الحكم الذاتي للشعوب الأصلية في تحقيق التنمية المستدامة لها، بما في ذلك تحليل للروابط بين توصيات المقررين الخاصين المعنيين بالشعوب الأصلية منذ عام ٢٠٠٥ وغايات أهداف التنمية المستدامة (A/73/176).

١٠- وأبلغ المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية بأن بعض الدول تعتبر الشعوب الأصلية جهات فاعلة تعمل على الارتقاء بمستوى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية، عن طريق المشاركة في الدوائر العامة والتحاور معها (A/HRC/39/51، الفقرة ٥٠).

## باء- الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة والآليات الاستشارية، بما في ذلك في سياق الأعمال التجارية والصناعات الاستخراجية

١١- ظلت الشعوب الأصلية تعاني من تقويض حماية وتعزيز حقوقها خلال الفترة قيد الاستعراض بسبب عدم التنفيذ الفعال لمبدأ موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة في المشاريع والخطط الإنمائية التي يمكن أن تؤثر عليها.

١٢- وفي سياق العمل الجاري الذي يضطلع به مكتب المفوضية في كولومبيا بشأن دعم صياغة بروتوكولات المشاورة الخاصة بالشعوب الأصلية، تم تقديم المشورة والدعم التقنيين إلى ١٥ مجتمعاً من مجتمعات الشعوب الأصلية في منطقة بوتومايو. وكنتيجة لذلك، أُحرز تقدم في عملية صياغة بروتوكول لعلاقات الشعوب الأصلية مع الأطراف الثالثة، بالاستناد إلى مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وقدم مكتب المفوضية أيضاً الدعم التقني إلى مختلف الجهات المعنية بشأن حقوق الشعوب الأصلية والقضايا البيئية، بما في ذلك في الحكم التاريخي الذي أعلن خضوع الأمازون لحقوق وتدابير أخرى تهدف إلى مكافحة إزالة الغابات، موصياً الدولة بكفالة حق المجتمعات المحلية المتضررة في المشاركة والمشاورة. وقدم المكتب أيضاً الدعم التقني والتوجيه لمجتمعات الشعوب الأصلية في ناسا في منطقة بوتومايو، وإلى سلطات الدولة، وإلى إحدى شركات النفط بشأن القواعد والمعايير الدولية بشأن الحق في بيئة صحية، والحق في المشاركة وغير ذلك من حقوق الإنسان المتأثرة بالأضرار البيئية.

١٣- وقام مكتب المفوضية في غواتيمالا برصد تنفيذ ثلاثة أحكام صادرة عن المحكمة الدستورية أمرت فيها الدولة بإجراء مشاورات مع الشعوب الأصلية في منطقة سانتا روزا نظراً لما لاستغلال الموارد الطبيعية من آثار سلبية على حقوق الشعوب الأصلية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قدم مكتب المفوضية الدعم لتنظيم اجتماعات بين أعضاء برلمان الزينكا وخبراء دوليين بشأن التدابير الرامية إلى تنفيذ حكم المحكمة الدستورية في قضية منجم سان رافائيل. وفي الحكم الصادر، أمرت المحكمة الدولة بالتشاور مع شعب الزينكا المتضرر. وفي عام ٢٠١٨، عُرض على الكونغرس في غواتيمالا مشروعاً قانونين بشأن التشاور مع الشعوب الأصلية. وقدم المكتب القطري الدعم التقني إلى سلطات الشعوب الأصلية، الأمر الذي أسفر عن توجيه وثيقة تنظم المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن التشاور والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة إلى رئيس اللجنة المعنية بالشعوب الأصلية في الكونغرس.

١٤- وعقب مشروع قانون للمشاورات قُدِّم إلى الكونغرس الوطني في أيار/مايو ٢٠١٨، اجتمع مكتب مفوضية حقوق الإنسان في هندوراس مع ممثلي الشعوب الأصلية الذين أعربوا عن معارضتهم لمشروع القانون وأعد تحليلاً قانونياً لمشروع القانون من زاوية المعايير الدولية أُرسِل إلى مختلف المؤسسات، بما في ذلك الكونغرس ووزارة العمل والضمان الاجتماعي ووزارة حقوق الإنسان والعدالة والحكومة واللامركزية وإدارة الشعوب الأصلية والشعوب الهندوراسية المنحدرة من أصل أفريقي.

١٥- وعقد مكتب المفوضية في هندوراس عدة اجتماعات مع مؤسسات الدولة من أجل مناقشة وتعزيز المعايير المتعلقة بالتشاور والموافقة فيما يخص حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك مع وزارة الطاقة، وطلبت هذه المؤسسات إلى المكتب القطري أن يوفر بناء القدرات المتعلقة بمسألة التشاور المسبق.

١٦- وخلال الفترة قيد الاستعراض، رصد مكتب المفوضية في المكسيك عدداً من حالات التشاور مع مجتمعات الشعوب الأصلية في سياق مشاريع واسعة النطاق، وقدم المساعدة التقنية إلى جميع الأطراف المعنية. وأوفد المكتب بعثات ميدانية، واجتمع مع ممثلي السلطات المعنية، بما فيها وزارة الطاقة واللجنة الوطنية للمياه ووزارة البيئة والموارد الطبيعية، بهدف تعزيز معرفتهم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وساهم وجود المكتب القطري بوصفه جهة فاعلة تحظى بالثقة في حدوث انخفاض في النزاعات وتيسير الحوار بين الأطراف.

١٧- وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٩ في شيلي، شارك مكتب المفوضية الإقليمية لأمریکا الجنوبية بصفة مراقب، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري، في العملية التشاورية التي أجرتها وزارة التعليم بشأن الاقتراح التعليمي للمناهج المعنون "لغة وثقافة الشعوب الأصلية". ويهدف هذا الاقتراح الذي أعدت وزارة التعليم إلى تعزيز التعليم المتعدد الثقافات وتعلم لغات وثقافة شعوب الأيمارا والكييتشوا والليكانانتاي والكولا والدياغيتا والرابا نوي والمابوتشي والكاويسكار والياغان في المدارس العامة.

١٨- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تناولت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة باستمرار مسألة الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية فيما يتعلق باستغلال الموارد الموجودة على الأراضي العرفية، ولا سيما الصناعات الاستخراجية. وأوصت اللجان الدول بكفالة التشاور بحسن نية قبل إبرام اتفاقات منح الامتيازات. وأشارت كذلك إلى ضرورة مراعاة تقاليد الأشخاص المعنيين وخصائصهم الثقافية. وأوصت أيضاً الدول بأن تكفل مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة مجدية في صنع القرار وفي الهيئات الحكومية<sup>(١)</sup>.

١٩- وقدمت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، بالإضافة إلى معالجة حالة حقوق الشعوب الأصلية في أراضيها وأقاليمها ومواردها في عدة بلاغات، وكذلك في تقاريرها المواضيعية وتقارير الزيارات القطرية، مدخلات لصياغة تشريع بشأن المشاورة في هندوراس وغواتيمالا.

٢٠- وكانت انتهاكات حقوق الإنسان في سياق استغلال الموارد الطبيعية من جانب الشركات الوطنية والدولية مسألة متكررة أثناء المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. فسلط المشاركون الضوء على التحديات المتصلة بحماية الأراضي وتوثيقها وحاجة الشركات إلى التأكد من أن منح أي تراخيص أو اتفاقات من جانب الحكومات يستند إلى موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة. وشدد المشاركون على أن الشركات مسؤولة عن تزويد مجتمعات الشعوب الأصلية بمعلومات واضحة وشاملة وأن عليها أن تفهم وتحترم عمليات صنع القرار المحلية.

٢١- واجتمع أعضاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان مع ممثلي الشعوب الأصلية المتضررة من العمليات التجارية خلال زيارتهم لكينيا في تموز/يوليه ٢٠١٨. وأبدت شواغل بشأن حالة الشعوب الأصلية تحديداً وعدم وجود تدابير لحماية علاقاتها المتميزة بالأرض والموارد الطبيعية. ولاحظ الفريق العامل عدم وجود نص محدد للتشاور مع الشعوب الأصلية.

٢٢- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، دعا الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها إلى عقد دورتي مشاورات للخبراء بشأن البعد الجنساني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة والصناعات الاستخراجية. وتم خلال تلك الاجتماعات تحديد نساء مجتمعات الشعوب الأصلية، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية المدافعات عن حقوق الإنسان، على أنهن يشكلن فئات معرضة للخطر بشكل خاص.

(١) انظر على سبيل المثال E/C.12/CMR/CO/4 و CCPR/C/DZA/CO/4 و CERD/C/GTM/CO/16-17 و CEDAW/C/NPL/CO/6.

## جيم - حقوق الأرض

٢٣- لا تزال حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي لا تحظى بالاعتراف أو تحظى باعتراف غير كافٍ في كثير من الدول، مما يعوق تمتع الشعوب الأصلية بحقوقها في التنمية والسيطرة على أراضيها وأقاليمها ومواردها التقليدية.

٢٤- وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، حضر مكتب المفوضية في كينيا اجتماعاً لفرقة العمل التي أنشأتها الحكومة وكلفتها بتنفيذ الحكم التاريخي للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في قضية شعوب أوجيك. وقدمت المفوضية لفرقة العمل لمحة عامة عن التوصيات المحددة الصادرة عن مختلف آليات حقوق الإنسان ذات الصلة بولاية فرقة العمل، بما في ذلك البلاغات المقدمة من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، قدم مكتب المفوضية في كينيا الدعم أيضاً إلى اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان لصياغة تقرير لوزير البيئة بشأن عمليات الإخلاء التي جرت في غابة إمبوبوت على مدى السنوات الماضية والتي مست طائفة السنغوير وغيرهم من سكان الغابات. وساعدت المفوضية على كفالة أن التقرير يتضمن التوصيات الرئيسية والملاحظات الختامية الصادرة عن آليات حقوق الإنسان ذات الصلة بحماية حقوق سكان الغابات.

٢٥- وبالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، قام مكتب المفوضية في غواتيمالا برصد الوضع الإنساني لمجتمعات المشردين، ومعظمهم من الشعوب الأصلية، لدعم اللجنة الرئاسية لتنسيق سياسات حقوق الإنسان، ومكتب المدعي العام، والشرطة المدنية الوطنية، ومكتب أمين المظالم في وضع بروتوكولات بشأن عمليات الإخلاء. وبالإضافة إلى ذلك، قام بتدريب أفراد المجتمع المدني بشأن التقاضي الاستراتيجي المتصل بالأراضي والإقليم والبيئة، مع التركيز على حقوق نساء الشعوب الأصلية. وفي إطار المرحلة الثالثة من برنامج المايا، قدم المكتب القطري أيضاً الدعم لتنفيذ عدة أحكام صادرة عن المحكمة الدستورية بشأن الحيابة الجماعية للحقوق المتعلقة بالأرض.

٢٦- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اختتم مكتب المفوضية في كولومبيا عملية استعراض لحالة إضفاء الطابع الرسمي على حيابة أراضي الأجداد وعلى أحدث حيابة لأراضي ١٥ من شعوب بوتومايو الأصلية على الحدود مع إكوادور. وهناك حالياً ١١ طلباً لتمليك وتوسيع الأراضي الجماعية للسكان الأصليين ظلت معلقة لأكثر من ١٥ عاماً. وفي هذا السياق، قدم المكتب القطري مساعدة تقنية إلى المجتمعات المعنية من شعوب بوتومايو الأصلية بشأن آلية حماية خاصة بعوان "طريق الحماية الإثنية". وأيد أيضاً توجيه طلب رسمي إلى وزارة الداخلية والوكالة الوطنية للأراضي ووحدة إعادة الأراضي في أيار/مايو ٢٠١٩ لحماية الشعوب الأصلية من خلال تلك الآلية.

٢٧- وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، عقد مكتب المفوضية في المكسيك اجتماعاً مع رئيس لجنة الشعوب الأصلية في مجلس الشيوخ لمناقشة البرنامج التشريعي للشعوب الأصلية، مشدداً على أهمية الاعتراف بما بوصفها صاحبة حقوق جماعية والتشاور معها وضمان مشاركتها في أي نقاش للتشريعات المتصلة بالقضايا التي تؤثر عليها، ولا سيما على حقوقها في الأرض والإقليم.

٢٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عقدت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية اجتماعاً بين الدورات في شيانغ ماي، تايلند، بشأن موضوع حقوق الشعوب الأصلية في سياق الحدود والهجرة والتشرد. وستكون هذه المسألة أيضاً موضع تركيز الدراسة المواضيعية المقبلة التي ستضطلع بها آلية الخبراء والتي ستُقدّم إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٢٩- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عقدت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، خلال زيارة قامت بها إلى كمبوديا، اجتماعات مع عدة وزارات، مع التركيز بوجه خاص على تبسيط عمليات تملك الأراضي المجتمعية للشعوب الأصلية.

٣٠- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت التدابير الإيجابية التي اتخذتها الدول بشأن حقوق الأراضي المسلط عليها الضوء في إطار الاستعراض الدوري الشامل مشروع اتفاق عرني لحيازة الأراضي، وإطاراً للإبلاغ وتسوية المنازعات، ووفقاً لإقرار استخدام أراضي الدولة للصناعات الزراعية.

## دال- المدافعون عن حقوق الإنسان

٣١- خلال الفترة قيد الاستعراض، عرفت التهديدات والاعتداءات الموجهة إلى السكان الأصليين وتجرم هؤلاء السكان، خاصة المدافعون منهم عن أراضيهم ومواردهم، تصاعداً مستمراً في العديد من البلدان، بما في ذلك في سياق المشاريع الواسعة النطاق المتعلقة بالصناعات الاستخراجية والأعمال التجارية الزراعية ومشاريع الهياكل الأساسية والسدود الكهرومائية.

٣٢- وتلقى مكتب المفوضية في كولومبيا معلومات موثوقة تفيد بأن عدداً متزايداً من المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية قد قُتلوا، وهو اتجاه يقوض بشكل خطير الحقوق الأساسية للشعوب الأصلية.

٣٣- وغالباً ما يكون المدافعون عن حقوق الإنسان المعنيون بحقوق الأرض في غواتيمالا من زعماء الشعوب الأصلية. ويلاحظ مكتب المفوضية في غواتيمالا أنهم يُجرّمون ويُحاكمون في كثير من الحالات. وقدم المكتب القطري، بالتعاون مع مكتب أمين المظالم، تقريراً مشتركاً يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، مع التركيز بصفة خاصة على عوامل الخطر، وأنماط الاعتداء والتهديد والترهيب، والتأثير على المدافعين عن الشعوب الأصلية. وقام المكتب القطري أيضاً برصد عدة حالات طارئة تتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، فتحقق من المعلومات وحقق فيها مع الضحايا والأسر ومؤسسات الدولة، بما في ذلك الشرطة المدنية الوطنية ومكتب المدعي العام. وواصل المكتب أيضاً تقديم المساعدة في حالات تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، والمشاركة في جلسات الاستماع القضائية، والقيام بزيارات إلى السجون التي يُحتجزون فيها.

٣٤- وقام مكتب المفوضية في المكسيك بتوثيق حالات عدة مدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية قُتلوا خلال الفترة قيد الاستعراض. وقدم الدعم التقني إلى المجتمعات المحلية والمدافعين المعرضين للخطر وقام بعمل الدعوة لدى السلطات بشأن التزاماتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر المكتب القطري ثمانية بيانات عامة أعرب فيه عن قلقه إزاء حالات

خاصة، وحث السلطات على التحقيق وضمان سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان وأسرههم. وتمثلت إحدى الحالات الناجحة في الإفراج عن مدافعين مرموقين عن حقوق الإنسان من أعضاء منظمة من منظمات شعوب ميغا الأصلية نظراً لعبارات القلق القوية الصادرة على الصعيدين الوطني والدولي. وساهم المكتب القطري في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال الحوار المستمر مع السلطات ومن خلال استراتيجية إعلامية.

٣٥- وقدم تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لحة عامة عالمية عن التهديدات الموجهة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، وحيزهم المخصص لأغراض التعبئة السلمية بوجه خاص، في سياق المشاريع الاستخراجية والإنمائية (A/HRC/39/17).

٣٦- واعتمدت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري مبادئ توجيهية للبحث عن الأشخاص المختفين، مشددة على أهمية مراعاة السلطات المكلفة بالبحث واحترامها للأنماط والممارسات الثقافية لمجتمعات الشعوب الأصلية فيما يتعلق باختفاء أحد أفراد هذه المجتمعات أو وفاته. ومن أجل ضمان إجراء بحث فعال، ينبغي للسلطات المكلفة بالبحث أن توفر خدمات الترجمة الشفوية إلى لغات الشعوب الأصلية.

## هاء- آليات الإنذار المبكر ورصد انتهاكات حقوق الإنسان

٣٧- قام مكتب المفوضية في كولومبيا بدور نشط في دعم أعمال لجنة السلام الإثني التي أعدت خطة عمل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ لمعالجة حالة حقوق الإنسان الخطيرة التي تواجهها الشعوب الإثنية، فسلط الضوء على التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال لاتفاق السلام، ومواطن ضعف قادة مجتمعات الشعوب الأصلية، والمخاطر التي يواجهونها.

٣٨- وشارك مكتب المفوضية في المكسيك بنشاط في وضع خطة طوارئ في ولاية تشيواوا - وهي آلية ترمي إلى منع حدوث الاعتداءات على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في المستقبل. ويشمل البرنامج أيضاً الحاجة إلى اتخاذ تدابير حماية جماعية لمجتمعات الشعوب الأصلية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أجرى المكتب القطري بعثة ميدانية في ولاية تشياباس لتوثيق عدة حالات تشريد داخلي قسري للشعوب الأصلية. ومنذ أيار/مايو ٢٠١٨، بدأ المكتب القطري يرصد التشريد القسري لأحد مجتمعات الشعوب الأصلية في ولاية زاكاتيكاس من جانب مشغلي منجم للفضة. وأجرى المكتب أربع بعثات ميدانية وعقد عدة اجتماعات مع ممثلي المجتمع المحلي والشركة والدولة من أجل دعم الحوار بين الشركة والمجتمع المحلي بغية معالجة الأضرار الواقعة.

٣٩- وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية بلاغات بشأن أكثر من ١٠٠ قضية. ويجري حالياً إرسال عدد متزايد من البلاغات مباشرة إلى المؤسسات التجارية الخاصة المتورطة في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في البلدان المسجلة فيها هذه الشركات.

٤٠ - ورحبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة باستراتيجيات الوقاية والترفيه لإلغاء قوانين القبض على الأشخاص الذين لا يحملون أوراق هوية ومحاکمتهم الإلزامية، مع مراعاة نتائج عمليات التشاور مع الشعوب الأصلية (انظر CEDAW/C/AUS/CO/8).

## واو - الوصول إلى العدالة والحماية القانونية لحقوق الشعوب الأصلية

٤١ - قام مكتب المفوضية في كمبوديا بدعم عمليات الوساطة بين مجتمعات الشعوب الأصلية في بصرى وموندولكيري من جهة وشركة سوکفین من جهة أخرى، وهي امتياز عقاري اقتصادي لإنتاج المطاط. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أصدر أفراد المجتمعات المحلية بياناً مشتركاً أعلنوا فيه أنهم توصلوا إلى اتفاق وأن غاباتهم المقدسة ومقابرهم وأراضيهم المحجوزة حظيت باعتراف الشركة وأعيدت إلى المجتمعات المحلية. وقدم المكتب القطري دعماً مالياً إلى دائرة المساعدة القانونية في كمبوديا لمساعدة مجتمعات السكان الأصليين المشاركة في عملية الوساطة وفي طلباتهم من أجل الحصول على سندات ملكية الأراضي المجتمعية بعد الوساطة.

٤٢ - وقدم مكتب المفوضية في كولومبيا إلى قضاة الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام مساعدة تقنية بشأن تعزيز وحماية الحقوق الإثنية أثناء صياغة لوائحها الداخلية. ونتيجة لذلك، تتضمن اللوائح المعتمدة أحكاماً محددة بشأن التنسيق مع نظم عدالة الشعوب الأصلية وإنشاء لجنة إثنية مكلفة برصد تطبيق النهج الإثني - العرقي في جميع أعمالها والتحقق من ذلك.

٤٣ - وتعاون مكتب المفوضية في غواتيمالا مع أمانة الشعوب الأصلية للقضاء لتنظيم أربعة اجتماعات إقليمية لتعزيز التنسيق بين الشعوب الأصلية ونظم القضاء العادي، بما في ذلك فيما يتعلق بالعنف ضد نساء الشعوب الأصلية. وعلى الرغم من استمرار القيود المفروضة على وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة، لا سيما بسبب الحواجز الجغرافية والثقافية واللغوية، فإنهم لجأوا بصورة متزايدة إلى النظام القضائي لحماية حقوقهم. وعرفت حالات التقاضي الاستراتيجي، بمساعدة تقنية من مكتب المفوضية، تطورات هامة، مثلاً في الحكم المتعلق بالحيازة القانونية للأراضي بالنسبة لمجتمع سامانزانا الثاني في كوبان، ألتا فيراباس.

٤٤ - وفيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، أُحرز تقدم تاريخي خلال الفترة المشمولة بالتقرير في المحاکمات المتعلقة بالجرائم المرتكبة أثناء النزاع المسلح الداخلي في غواتيمالا. وشملت الأحكام الرائدة الحكم الذي أصدرته المحكمة بأن شعوب إكسيل الأصلية من المايا كانوا ضحايا إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية. وحضر مكتب المفوضية في غواتيمالا جميع جلسات الاستماع وقام بدور رئيسي في ضمان حماية الضحايا ومقدمي الشكاوى والقضاة والمدعين العامين المعنيين.

٤٥ - وقام مكتب المفوضية في هندوراس برصد الاستجابات المؤسسية الحكومية لحالات معينة من انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن، مثلاً في مجتمع ميسكيتو بواروتنا حيث قُتل ثلاثة رجال عزّل من الميسكيتو خلال عملية عسكرية في أيار/مايو ٢٠١٩. وحصل المكتب القطري على شهادات من أرامل الضحايا وأمهاتهم ورافقهم في اجتماعاتهم مع السلطات الحكومية في تيغوسيغالبا. وقام المكتب القطري أيضاً برصد الملاحقة القانونية لأحد أعضاء الشرطة العسكرية في محاكمته بشأن الوفيات الثلاث.

٤٦- واتخذ مكتب المفوضية في المكسيك إجراءات بشأن وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة في حالات الاحتجاز. وكان أحد الأمثلة يتعلق بامرأة من السكان الأصليين مهاجرة من غواتيمالا، احتُجزت في عام ٢٠١٤ واضطرت إلى التوقيع على بيان تجرم به نفسها دون التمكن من فهم التهم الموجهة إليها لأنها لا تتكلم اللغة الإسبانية ولم تُوفّر لها خدمات مترجم شفوي. وساعد المكتب القطري الضحية وأسرته في تفاعلاتهم مع سلطات السجون من أجل ضمان سلامتها البدنية. ونتيجة لذلك، منحت الضحية حق الحصول على خدمات مترجم شفوي واستطاعت تقديم روايتها للأحداث أمام المدعي العام.

٤٧- وفي حالة أخرى رمزية، تلقى مكتب المفوضية في المكسيك معلومات عن انتهاكات محتملة للإجراءات القانونية الواجبة في حالة ستة مدافعين عن الشعوب الأصلية في مجتمع تالانكو بولاية مكسيكو تم تجريمهم في سياق دفاعهم عن حقهم في الماء. وكانت الوساطة التي ييسرها المكتب القطري حاسمة في الحصول على تحرير المدافعين بعد احتجازهم لمدة تراوحت بين ١٣ و ١٥ سنة. وقد تحقق ذلك من خلال توثيق الحالة، والاجتماع بالسلطات المختصة، وإصدار نشرة صحفية شاملة، ووضع استراتيجية إعلامية على شبكات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك شريط فيديو يظهر مقابلات مع المدافعين عن حقوق الإنسان الستة. ونتيجة لذلك، بدأت السلطات الاتحادية تهتم بالقضية وأُفرج عن المدافعين عن حقوق الإنسان وأسقطت التهم الموجهة إليهم.

٤٨- وبناءً على طلب الأشخاص مسلوبي الحرية من المابوتشي في مركز احتجاز تيموكو، شيلي، قدم مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، المساعدة التقنية إلى سلطات السجن لكفالة كون لوائحها ملائمة ثقافياً للمحتجزين من الشعوب الأصلية. وفي عام ٢٠١٩، نظم المكتب الإقليمي حلقة دراسية دولية في تيموكو بشأن تشريعات مكافحة الإرهاب ومعايير حقوق الإنسان للقضاة والمدعين العامين والمحامين العامين والأكاديميين.

٤٩- وخلال الفترة قيد الاستعراض، أوصت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب الدول بما يلي: (أ) أن تكفل احترام حقوق الشعوب الأصلية في الدفاع وأن تحمي على النحو الواجب المعلومات المتعلقة باحتجازهم وحقهم في استخدام لغتهم (ب) أن تأخذ في الاعتبار ثقافة أفراد الشعوب الأصلية ووضعهم الاقتصادي والمهني عند الأمر باتخاذ تدابير وقائية (CAT/OP/BOL/3، الفقرة ١١١).

٥٠- وفي الملاحظات الختامية، أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها إزاء حالات العنف ضد السكان الأصليين وارتفاع معدل حبسهم وتمثيلهم المفرط في السجون والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك التعقيم الإجباري أو القسري (انظر CAT/C/CHL/CO/6 و CAT/C/CAN/CO/7).

## زاي- الحقوق الاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية

٥١- خلال الفترة قيد الاستعراض، قدم مكتب المفوضية في كمبوديا الدعم إلى ثلاثة مجتمعات كوي في مقاطعة كامبونج توم، وقرية بوار في مقاطعة بورسات، ومجتمع تشونغ واحد في مقاطعة كوه كونغ للحصول على الاعتراف بهويتها كشعوب أصلية من وزارة التنمية الريفية،

وهو شرط مسبق لبدء عملية تمليك الأراضي المجتمعية. وقدم أيضاً الدعم إلى مجتمعين من مجتمعات بونونغ لتسجيلهما ككيانين قانونيين لدى وزارة الداخلية. وقدم المكتب القطري المساعدة أيضاً إلى أربعة مجتمعات من الشاراي والكرونغ لتحقيق الاعتراف بهويتها كشعوب أصلية من وزارة التنمية الريفية.

٥٢- وفي آذار/مارس ٢٠١٩، نشر المكتب القطري دليلاً الغرض منه أن يكون أداة تعليمية بشأن عمليات التمليك الجماعية للأراضي لتوضيح العملية الحالية للسلطات الوطنية ودون الوطنية، ومجتمعات الشعوب الأصلية التي تمر بالعملية، والمنظمات المجتمع المدني التي تساعد.

٥٣- وفي غواتيمالا، قدم مكتب المفوضية المساعدة التقنية إلى سلطات الشعوب الأصلية في سانتا كاتارينا إيكناهوانكا، مقاطعة سولولا، وساعدها في حوارها مع وزارة التعليم لوضع خطة لتنفيذ تعليم ثنائي اللغة ومتعدد الثقافات في المجتمع المحلي، تمشياً مع حكم صدر عن المحكمة الدستورية في عام ٢٠١٦.

٥٤- وقدم مكتب المفوضية في كينيا المشورة التقنية إلى المكتب الوطني للإحصاءات من أجل جمع البيانات عن أفراد الشعوب الأصلية لإدراجها في التعداد الوطني المقبل، وذلك بإعداد قائمة من توصيات هيئات المعاهدات التي تطلب من الحكومة أن تجمع البيانات عن أفراد السكان الأصليين لضمان إتاحة الفرصة لهم للتحديد الذاتي للهوية. ونتيجة لذلك، يتضمن التعداد أداة لجمع البيانات يشمل قضايا الشعوب الأصلية.

٥٥- وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، أجرى مكتب المفوضية في المكسيك بعثة إلى شيواوا للمشاركة في عملية وضع خطة طوارئ يناقش فيها أصحاب الحقوق ومنظمات المجتمع المدني والسلطات التدابير والإجراءات المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحصول على المياه والصحة لمختلف الشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، في إطار اليوم الدولي للغة الأم، نشر المكتب ست منتجات سمعية بصرية قصيرة بلغات الشعوب الأصلية على الشبكات الاجتماعية.

٥٦- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، انضم مكتب المفوضية في أوغندا إلى لجنة تكافؤ الفرص ومثلي الشعوب الأصلية لتسليم التماس إلى رئيس البرلمان بشأن المسائل التي تؤثر على حقوق الشعوب الأصلية. وشملت الشواغل المعرب عنها في الالتماس الافتقار إلى أدوات قانونية وإلى إحصاءات لإرشاد التدخلات الاستراتيجية الملائمة، ومحدودية استخدام لغات الشعوب الأصلية في الأماكن العامة مثل المدارس، والصعوبات المواجهة في الحصول على التعليم والصحة بسبب التهميش.

٥٧- وقدم مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية المشورة إلى ماتشي سيلستينو كوردوبا، وهو زعيم روحي للمابوتشي مسلوب الحرية في شيلي، وأيد مطالبته أمام سلطات السجن بحقوقه المتعلقة بالصحة وحرية الدين. ونتيجة لذلك، أُعطي له إذن مغادرة السجن من أجل إجراء حفل تجديد روحي في مجتمعه المحلي الأصلي. وأيد المكتب الإقليمي أيضاً فريق الأمم المتحدة القطري في البرازيل في تنظيم حملة شبكية للاحتفال باليوم الدولي للشعوب الأصلية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، نظم المكتب الإقليمي دورة تدريبية في البرازيل بشأن النظام الدولي لحقوق الإنسان لفائدة ٣٠ ممثلاً للشعوب الأصلية.

٥٨- وسلط المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الضوء على الحاجة إلى سياسات محددة الأهداف لإدماج الشعوب الأصلية إدماجاً صحيحاً في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وعلى حاجة الشعوب الأصلية إلى الحصول على خدمات مناسبة تتوافق مع قيمهم الثقافية. وأولت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أهمية خاصة لحالة الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية خلال زيارتها لكندا في نيسان/أبريل ٢٠١٩، موجّهة الانتباه إلى أوجه التباين في تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية بالحقوق، بما في ذلك عدم الحصول على الخدمات الأساسية، وتشجيع المشاورات البناءة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الشعوب الأصلية بشأن تطبيق التشريعات الاتحادية المتعلقة بإمكانية الوصول وتمويل الخدمات وتقديمها إلى الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية في المحميات.

٥٩- ولاحظ المقرر الخاص المعني بحقوق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية عوامل خطر شاملة لعدة قطاعات تؤثر في صحة الشعوب الأصلية والحاجة إلى إعداد ردود ملائمة ثقافياً.

٦٠- وتناولت التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل بشأن الحقوق الاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية باستمرار مسألتَي الصحة والتعليم، بما في ذلك توصيات لتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز وحفظ لغات الشعوب الأصلية من خلال النظام التعليمي، واتخاذ التدابير المناسبة لحماية التراث الثقافي غير المادي، والاستثمار في حفظ اللغات المهددة بالاندثار. وشملت توصيات أخرى طلب إزالة جميع الممارسات التمييزية ضد الشعوب الأصلية في حصولها على الدعم والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وكذلك ضمان التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية المستدامة للشعوب الأصلية.

## حاء- العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية

٦١- نظم مكتب المفوضية في غواتيمالا مسابقة ومعرضاً، بالتنسيق مع شبكة ناسجات المايا، لتعزيز حقوق الملكية الفكرية والحقوق الثقافية المتعلقة بالمنسوجات، تحت عنوان "ما سعر هذا القميص". وشجعت المسابقة التفاعل البناء العملي لقدرات ١٥٠ طالب من طلاب الجامعات الذين كانوا على اتصال مباشر مع حوالي ٢٠٠ ناسجة من المايا للتوعية بالتاريخ والتقاليد والقيمة الثقافية الغنية للمنسوجات في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقدم المكتب القطري الدعم أيضاً إلى منظمات ناسجي الشعوب الأصلية التي كانت تقوم بالدعوة في الكونغرس للموافقة على قانون يحمي حقوق ملكيتهم الفكرية، بما يتماشى مع الأمر الزجري المؤقت الذي أصدرته المحكمة الدستورية لصالحهم في عام ٢٠١٧.

٦٢- وفي غواتيمالا، اعترفت المحكمة الدستورية بالملاءمة الثقافية لقابلات الشعوب الأصلية فقدمت الحماية الوطنية لقابلات المايا والزينكان والغاريغونا في حكم صادر في آذار/مارس ٢٠١٩. وقدم المكتب القطري المساعدة التقنية في إطار برنامج المايا إلى القابلات في القضية، مما أدى إلى حكم أخذ في الاعتبار المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق

بصحة الأمهات والمواليد وطلب إلى الدولة أن تحترم التقاليد والعادات والممارسات، تمشياً مع المنظور الثقافي ودون تمييز.

٦٣- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، قام مكتب المفوضية الإقليمية لأمريكا الجنوبية، بالتعاون مع اجتماع الوزراء والسلطات العليا للنساء في المخروط الجنوبي وسفارة إسبانيا في أوروغواي، بتيسير حلقة عمل إقليمية لممثلي منظمات السكان المنحدرين من أصل أفريقي ونساء الشعوب الأصلية في المخروط الجنوبي في مونتيفيديو. وجمعت الدورة التدريبية ٤٠ امرأة من الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي وتناولت النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان والآليات ذات الصلة الرامية إلى مكافحة التمييز العنصري والجنساني.

٦٤- ونظم الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية مشاورات عملية للاسترشاد بها في إعداد تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن الأبعاد الجنسانية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان (انظر A/HRC/41/43). وخلال المشاورات، نوقشت حالة نساء الشعوب الأصلية والآثار المتكبدة في سياق الأنشطة التجارية.

## طاء- حقوق الشعوب الأصلية والمؤسسات المالية

٦٥- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أصدر مكتب المفوضية في كمبوديا تقريراً بعنوان "تقييم فرص الائتمان المتاحة لمجتمعات الشعوب الأصلية في كمبوديا التي تحوز عقد ملكية جماعي للأراضي". وفي هذا التقرير، استعرض المكتب الظروف الاقتصادية لمجتمعات الشعوب الأصلية التي حصلت على ملكية جماعية للأراضي وقدم توصيات إلى حكومة كمبوديا، والمؤسسات المالية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية بشأن المسائل المتصلة بعمليات التمليك الجماعي للأراضي وعمليات القروض الائتمانية والحماية التي تحتاجها المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية.

٦٦- وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، عقد مكتب المفوضية في المكسيك اجتماعاً مع الوكالة الفرنسية للتنمية التي تتعاون مع وزارة الطاقة المكسيكية بشأن القروض المالية. وأوضح المكتب القطري أهمية التشاور مع الشعوب الأصلية بوصفها آلية لضمان المشاركة والامتثال لحقوق أساسية أخرى.

٦٧- وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، قدم المكتب القطري مدخلات لإعداد مشروع الاتحاد الأوروبي بشأن موضوع السلوك التجاري المسؤول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي سيقدم بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٦٨- وأوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الدول بتخصيص موارد مالية لزيادة فرص الحصول على القروض المتناهية الصغر والقروض العادية وغيرها من أشكال الائتمان المالي للمرأة، من أجل تعزيز ريادة الأعمال الحرة وتمكينهن اقتصادياً، خاصة فيما يتعلق بنساء الشعوب الأصلية.

٦٩- وقامت المفوضية، بالاشتراك مع مؤسسة هاينريش بول، بنشر تقرير يحدد انتهاكات حقوق الإنسان على مستويات عديدة فيما يتعلق بتنمية الهياكل الأساسية الكبرى، من بصمة

المشاريع إلى المالية على مستوى الاقتصاد الكلي وسياسات الاستثمار<sup>(٢)</sup>. ويسعى المؤلفون في المنشور إلى الإسهام في المزيد من التوازن في مناقشة حقوق وواجبات الحكومات والقطاع الخاص وعامة الجمهور فيما يتعلق بالإطار القانوني للاستثمار في الهياكل الأساسية الكبرى ودور حقوق الإنسان والقانون البيئي. وأُهدي المنشور إلى بيرتا كاسيريس، زعيمة الشعوب الأصلية والحائزة على جائزة غولدمان البيئية، التي قُتلت في هندوراس في آذار/مارس ٢٠١٦ لمعارضتها مشروع سد أغوا زاركا. وهو يعتمد كثيراً على الخبرات المكتسبة من الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى للنقل والطاقة والهياكل الأساسية للمياه.

## باء- وضع خطط عمل وطنية

٧٠- في حزيران/يونيه ٢٠١٨، شارك مكتب المفوضية في أوغندا في حلقة عمل نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن موضوع "التنمية الشاملة في أوغندا في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية"، تبادل فيها ممثلو الشعوب الأصلية مذكرة كيسورو التي تحدد شواغلهم ومطالبهم لتحسين التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم. واتفق المشاركون على ضرورة وضع برنامج عمل إيجابي وطني بشأن الشعوب الأصلية في أوغندا. وطلبت وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية إلى المفوضية أن تشارك في دعم تدابير العمل الإيجابي وبناء القدرات فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، يتعاون المكتب القطري منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتقديم المساعدة التقنية إلى وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية من أجل وضع خطة عمل وطنية وُضعت لها خريطة طريق وجدول زمني وأُتفق عليها.

٧١- وفي آذار/مارس ٢٠١٩، قام مكتب المفوضية في المكسيك، كمرقب، برصد أحد محافل التشاور بشأن الخطة الإنمائية الوطنية بقيادة المعهد الوطني للسكان الأصليين، وقدم توصيات من زاوية حقوق الإنسان. وقدم المكتب أيضاً المساعدة إلى العملية الجارية المتمثلة في إعداد البرنامج الوطني الجديد بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك الأجزاء ذات الصلة بمجتمعات الشعوب الأصلية.

٧٢- وقام مكتب المفوضية في كولومبيا برصد وتتبع عملية التشاور المسبقة للخطة الإنمائية الوطنية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ بعنوان "ميثاق كولومبيا، ميثاق للمساواة". وتم التغلب على التحديات في المفاوضات بدعم من المكتب القطري واختتمت العملية بإدراج فصل محدد بشأن قضايا الشعوب الأصلية في خطة التنمية الوطنية.

٧٣- ويمكن لألية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية في إطار ولايتها المعدلة أن تساعد الدول الأعضاء و/أو الشعوب الأصلية، بناءً على طلبها، في تحديد ضرورة المشورة التقنية وتقديمها فيما يتعلق بوضع تشريعات وسياسات داخلية تتعلق بحقوق الشعوب الأصلية؛ وقدمت المفوضية الدعم إلى آلية الخبراء في هذا العنصر الرئيسي من ولايتها من خلال بعثة التعاون التقني إلى نيوزيلندا في نيسان/أبريل ٢٠١٩ بناءً على طلب الآلية المستقلة لرصد إعلان

(٢) انظر موجز "الفجوة الأخرى في الهياكل الأساسية: الاستدامة. منظورات حقوق الإنسان والبيئية" (٢٠١٨).

الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في آوتياروا، نيوزيلندا، باسم منتدى رؤساء قبائل الإيوي واللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان. وقدمت آلية الخبراء المشورة بشأن وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٧٤- وخلال دورة من دورات المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، حُصِّصت جلسة كاملة للشعوب الأصلية. وشملت الرسائل الرئيسية لأصحاب المصلحة الدعوة التي وجهتها جماعة الشعوب الأصلية إلى جميع الجهات الفاعلة لاحترام حقوقها والتشاور مع مجتمعات الشعوب الأصلية بشأن مشاريع الأعمال التجارية. وتم التشديد على الدور الرئيسي للدول في الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال خطط عمل وطنية وعند اتخاذ التدابير المناسبة ضد الشركات التي تنتهك حقوق تلك الشعوب.

### ثالثاً- مشاركة الشعوب الأصلية في عمليات الأمم المتحدة

٧٥- قدم مكتب المفوضية في كولومبيا الدعم التقني إلى منظمات الشعوب الأصلية التي قدمت بياناً مكتوباً إلى الاستعراض الدوري الشامل لكولومبيا في أيار/مايو ٢٠١٨ أشارت فيه إلى الحالة المتردية للامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الدولة سواء من حيث حقوق الإنسان أو الفصل الإثني من اتفاق السلام.

٧٦- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نظمت المفوضية اجتماعاً إقليمياً واسع النطاق في كارتاخينا، كولومبيا، جمع بين ممثلي الشعوب الأصلية من البرازيل وبوليفيا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس. وكان من بين المشاركين أيضاً السلطات الحكومية وخبراء دوليون من الأمم المتحدة واللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان. ونوقشت أفضل الممارسات بشأن كيفية التغلب على التحديات القائمة على أرض الواقع واستخدام بروتوكولات مستقلة من مختلف البلدان. وأبرز المشاركون ضرورة البدء في تحديد الشركات الخاصة المهتمة حقاً بالعمل مع مجتمعات الشعوب الأصلية، تمشياً مع المعايير والقواعد الدولية. وشارك هذا الحدث في الدعوة إلى استخدام بروتوكولات مستقلة وتشجيع استراتيجية إقليمية من خلال شبكة متعددة القطاعات من أصحاب المصلحة.

٧٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قدم مكتب المفوضية في غواتيمالا المساعدة التقنية إلى زعيمين من زعماء شعوب الكيكشي الأصلية ليتمكنوا من المشاركة في المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، حيث عرضا قضايا تتعلق بأشكال الرق المعاصرة في مقاطعتي ألتا فيراباس وبيتين التي تقوم بها الشركات في صناعة زيت النخيل. وشملت الحالات أيضاً انتهاكات حقوق الشعوب الأصلية بسبب التوسع في مشاريع تنمية واسعة النطاق وتجريم شتى زعماء الشعوب الأصلية لاعتراضهم على تنفيذ تلك المشاريع التي تم إقرارها دون الحصول على موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة.

٧٨- ودعم المكتب القطري في غواتيمالا ٤٣ جماعة من جماعات الشعوب الأصلية اشتركت في إعداد وتقديم تقرير بديل شامل إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري. وبالتعاون مع المنتدى الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب، قدم المكتب القطري أيضاً المساعدة التقنية إلى وفد

الشعوب الأصلية الذي شارك في الدورة الثامنة والتسعين للجنة في جنيف والذي مثل شعوب المايا الأصلية من الكيشي والكاكشيكيل والإكسيل والمام والتروتوجيل.

٧٩- وقدم مكتب المفوضية في كينيا الدعم إلى منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الشعوب الأصلية للمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، فقدم لها الدعم المالي والتقني.

٨٠- وخلال الزيارة التي قامت بها المفوضة السامي لحقوق الإنسان إلى المكسيك في نيسان/أبريل ٢٠١٩، كفل مكتب المفوضية حضور ممثلي الشعوب الأصلية في اجتماعاتها بحيث يمكنهم أن يشاطروها بعض التحديات التي تواجهها مجتمعات الشعوب الأصلية، بما في ذلك بشأن القضايا المتصلة بعدم التشاور، وحقوق ملكية الأراضي، والحق في المياه، وتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية.

٨١- وخلال الفترة قيد الاستعراض، نظم مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية برنامجاً تدريبياً بشأن استخدام آليات الحماية الدولية في شيلي. ونتيجة لذلك، شمل العديد من التقارير التي قدمتها منظمات المجتمع المدني في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لشيلي، للمرة الأولى، إسهامات من الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، قدم ممثلاً من منظمات الشعوب الأصلية تقريرين فرديين.

٨٢- وقدم مكتب المفوضية في تونس الدعم في مجال بناء القدرات إلى منظمات المجتمع المدني الأمازيغية بشأن العمل مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقدم المكتب القطري الدعم أيضاً إلى منظمات المجتمع المدني الأمازيغية في حملات الدعوة مع البرلمان من أجل تنفيذ قانون بشأن التمييز العنصري. وأكد المكتب أن التمييز العنصري يؤثر على السكان الأصليين في البلد، ولا سيما في مجال الحقوق الثقافية، على نحو ما أشارت إليه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري في أحدث استعراض أجرته للحالة في تونس (CERD/C/TUN/CO/19).

٨٣- وخلال الفترة قيد الاستعراض، عُقدت في الفترة من ١٨ حزيران/يونيه إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ برامج الزمالات السنوية للشعوب الأصلية للمفوضية في أربعة عناصر لغوية (الإنكليزية والإسبانية والفرنسية والروسية)، وهي أشمل مبادرة تدريبية موجودة في جنيف في إطار منظومة الأمم المتحدة مصممة خصيصاً للشعوب الأصلية. وشارك في الاجتماع ٣٥ زميلاً (١٩ امرأة و١٦ رجلاً) من ٢٩ بلداً وزميل أقدم واحد من شياواوا، المكسيك. وفيما يخص العنصرين اللغويين الإسباني والروسي، بدأ البرنامج بدورة تحضيرية في جامعة دويستو في بيلباو، إسبانيا، والجامعة الروسية للصدّاق بين الشعوب في موسكو، على التوالي.

٨٤- وتشكل برامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية أيضاً فرصة هامة للتعاون فيما بين الوكالات وتساعد على تعزيز الدعم المقدم إلى قضايا الشعوب الأصلية داخل منظومة الأمم المتحدة لأنها تنطوي على مشاركة عدد من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بما فيها منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٨٥- وظل صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية يؤدي دوراً حاسماً في ضمان سماع أصوات الشعوب الأصلية داخل منظومة الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الصندوق الدعم إلى ٤٥ مشاركاً في الدورة الثامنة عشرة للمنتدى الدائم المعني

بقضايا الشعوب الأصلية؛ و ٤٥ مشاركاً في الدورة الثانية عشرة لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية؛ و ٤٠ منحة إلى دورات هيئات معاهدات حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل؛ و ١٤ منحة للمشاركة في مشاورات بشأن التدابير الإضافية الممكنة لتعزيز مشاركة ممثلي ومؤسسات الشعوب الأصلية في اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن المسائل التي تمسهم. ونظم المشاورات رئيس الجمعية العامة خلال دورة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وبالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لمشاركة الشعوب الأصلية في اجتماعات الأمم المتحدة، يقوم الصندوق أيضاً ببناء القدرات، وكفالة مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة بناءة في اجتماعات الأمم المتحدة والآليات، والمساهمة في تعزيز ودعم عملها بعد العودة إلى أوطانها.

## رابعاً - الاستنتاجات

٨٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الشعوب الأصلية في أجزاء كثيرة من العالم تواجه العديد من التحديات الكبيرة في المطالبة بحقوقها الإنسانية، على نحو ما أبرزته أيضاً آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، اضطلعت المفوضية بمجموعة من الأنشطة القطرية والإقليمية والدولية لتيسير الحوار البناء والتفاعل بين الشعوب الأصلية والسلطات الوطنية والموظفين العموميين والقطاع الخاص.

٨٧ - ودعمت المفوضية المشاركة المجدية للشعوب الأصلية وتمكينها حتى تستطيع القيام بدور نشط في اتخاذ القرارات. واضطلعت بدور رئيسي في تيسير الحوار والجمع بين الشعوب الأصلية والجهات المسؤولة، وتعزيز بناء الثقة، ومشاركة الشعوب الأصلية مشاركة فعالة في القرارات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في نمط حياتها، وأراضيها وأقاليمها التقليدية، وسلامتها الثقافية بوصفها شعوباً أصلية لها حقوق جماعية.

٨٨ - وإدراكاً من المفوضية أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتيح فرصة بالغة الأهمية لكي تطالب الشعوب الأصلية بحقوقها، فإنها دعمت تنفيذها، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وما يرتبط بها من غايات ذات أهمية فورية للشعوب الأصلية. ولا يزال تحسين جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وتحليلها ونشرها أمراً بالغ الأهمية لإجراء تقييم شامل ومدى ونطاق التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية اليوم.

٨٩ - وقد سُجِّلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير زيادة مقلقة في حالات الاعتداء والتجريم التي تتعرض لها الشعوب الأصلية التي تدافع عن حقوقها، وبخاصة حقوقها في أراضيها ومواردها الطبيعية التقليدية. ولا يزال الافتقار إلى اعتراف قانوني بحقوق الشعوب الأصلية في أراضيها وإلى حماية كافية لها واقعاً معاشاً في العديد من البلدان. وواصلت المفوضية دعمها للدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية من رصد الأوضاع المتدهورة. ودعمت أيضاً وضع نظم لمنع ورصد النزاعات، لا سيما فيما يتعلق بأراضي الشعوب الأصلية ومواردها الطبيعية، وركزت على الطريقة التي تؤثر بها أنشطة المؤسسات المالية الدولية على حقوق الشعوب الأصلية.

٩٠- وواصلت المفوضية أيضاً دعمها للدول في تمكين قدرتها على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية ووفائها بواجبها المتمثل في التشاور والتعاون مع الشعوب الأصلية للحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة قبل اعتماد وتنفيذ التدابير التي قد تؤثر فيها.

٩١- وتواجه الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم العديد من التحديات في الوصول إلى نظم العدالة الحكومية. وقامت المفوضية، من خلال عملها، بمساعدة الدول في تحسين فرص وصول الشعوب الأصلية إلى سبل الانتصاف القانونية وتمكينها من الدعوة إلى الاعتراف بنظم العدالة الخاصة بها. وساعدت الدول أيضاً في تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في وضع وتنفيذ السياسات والتشريعات المحلية لحماية حقوقها.

٩٢- ونساء الشعوب الأصلية وفتياتها معرضات بشكل خاص لخطر الإقصاء الاجتماعي لأنهن كثيراً ما يتعرضن لأشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز القائم على أساس نوع الجنس والأصل الإثني. ولذلك، ركزت المفوضية بشكل خاص على تمكين نساء الشعوب الأصلية وفتياتها من المشاركة مشاركة كاملة ومتساوية وفعالية في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

٩٣- وكما يُوضَّح في هذا التقرير، لا بد لجميع الجهات صاحبة المصلحة، والدول على وجه الخصوص، أن تبذل الجهود لتضمن بالفعل تمتع جميع الشعوب الأصلية بحقوقها تمتعاً تاماً ومتساوياً مع غيرها، من خلال قوانين وسياسات واستراتيجيات تراعي القضايا ذات الأهمية للشعوب الأصلية، بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والتزامات حقوق الإنسان ذات الصلة والوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية.